تحقيق

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

ترتيبات أمنية من 1949 إلى 2024 تحضر في الذاكرة وتنهار على الأرض أمام خروقات إسرائيل منذ 7 عقود

اعادت زيارات نائبة المبعوث الخاص للرئيس الاميركي الى الشرق الاوسط، مورغان اورتاغوس الى لبنان التذكير بالمبادرات الديبلوماسية التي سعت منذ هدنة عام 1949 وحتى اليوم الى تهدئة الاوضاع الامنية ومنع التوتر. الا ان تلك التفاهمات لم تنجح في حل النزاعات بشكل جذري، ولا في وضع حد للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان

منذ توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949 وحتى صدور القرار 1701 عن مجلس الامن عام 2006، اتسمت العلاقة بين لبنان واسرائيل في غياب الالتزام الاسرائيلي بالاتفاقات الدولية على مدى سبعة عقود ونيف، الامر الذي حال دون تحقيق اي استقرار دائم على الحدود الجنوبية للبنان. عمدت اسرائيل الى خرق اتفاقية الهدنة مرارا سواء عبر العمليات العسكرية المحدودة او الاجتياحات الواسعة، كما حصل في عامي 1978 و1982، ورفضت الامتثال لقرارات مجلس الامن الداعية الى الانسحاب الكامل من الاراضي اللبنانية، لاسيما القرار 425.

ورغم انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان عام 2006، فقد استمرت في انتهاك السيادة اللبنانية من خلال احتلالها لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وخرقها المتكرر للاجواء اللبنانية، مما شكل انتهاكا واضحا للقرار 1701. هذه الاتفاقات تعاملت معها اسرائيل على انها ترتيبات موقتة وليست تسويات نهائية، ادت الى حالة من عدم الاستقرار، ورسخت الحاجة الى منطق الردع والمقاومة، خصوصا في ظل محدودية دور قوات الامم المتحدة (اليونيفيل) في فرض احترام القرار الدولي.

تعد اتفاقية الهدنة اللبنانية الاسرائيلية التي وقعت في 23 آذار 1949 في اعقاب نكبة فلسطين، محطة مفصلية في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي الذي اندلع مع اعلان قيام دولة اسرائيل عام 1948 ولا يزال مستمرا حاملا معه العنف والدمار والقتل والتشريد، واضعا المنطقة في حالة نزاع ولاسيما في جنوب لبنان، ورغم انها لم تكن اتفاقية سلام فقد حددت خطوط وقف اطلاق النار، واسست لاطار قانوني لتنظيم الوضع الحدودي بين الطرفين.

وكان احد بنود الاتفاقية انشاء لجنة الهدنة المشتركة التي لعبت دورا في مراقبة تنفيذ بنود الهدنة وتسوية الخروقات الحدودية، وشكلت اول نموذج لمحاولة تنظيم العلاقة بين دولتين معاديتين عبر ادوات قانونية ورقابية، واعطت لبنان شرعية ديبلوماسية، وبقيت مرجعا قانونيا تستخدمه الدولة اللبنانية في المحافل الدولية خاصة في ما يتعلق بالخروقات الاسرائيلية او ترسيم الحدود البحرية لاحقا، كما اسست لنوع من التعامل غير المباشر مع الكيان المغتصب رغم الرفض اللبناني للتطبيع.

هذه الاتفاقية هي واحدة من مجموعة اتفاقات الهدنة الموقعة خلال العام 1949 بين اسرائيل والدول المجاورة لها، مصر ولبنان والاردن وسوريا، وذلك لوضع حد رسميا للأعمال العدائية التي قامت بها اسرائيل في العام 1948، ووقعت اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل في رأس الناقورة في حضور الوسيط الدولي رالف بانش والمقدمين توفيق سالم وجوزف حرب عن الجانب اللبناني، وتضمن مقدمة وثماني مواد وملحقا بعنوان "تعريف القوات الدفاعية". اكتسبت الاتفاقية اهمية تاريخية وقانونية لكن تنفيذها واجه عددا من الانتهاكات، وظلت فعالة منذ توقيعها حتى عام 1967، عندما بدأت اسرائيل تتخلى عن الالتزامات المنبثقة منها، وامتنعت عن حضور اجتماعاتها، مما ادى الى تقويض فعاليتها. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الامم المتحدة ومجلس الامن يعتبرانها اطارا قانونيا دوليا قائما وصالحا، ويؤكدان على ضرورة تطبيقها للحفاظ على الامن والسلم على الصعيدين الاقليمي والدولي.

مع توقيع اتفاقية القاهرة في 3 تشرين الثاني 1969، اصبح الجنوب اللبناني مركزا لعمليات فدائية من الفصائل الفلسطينية ضد اسرائيل، مما دفع هذه الاخيرة الى شن عمليات عسكرية واسعة داخل الاراضي اللبنانية في خرق واضح للهدنة بحيث اصبحت اللجنة عاجزة عن القيام بدورها، وهذا ما اضعف موقف الدولة اللبنانية

كموقع على الاتفاقية، وابقى الجنوب اللبناني عرضة للاشتباكات والانفجارات الامنية.

في 14 آذار 1978 شهد الجنوب تطورات عسكرية، واجتاحت اسرائيل الاراضي اللبنانية حتى نهر الليطاني بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية في الجنوب واقامة منطقة امنية عازلة لتكون حاجزا ضد الهجمات المحتملة، وكانت عملية الليطاني اول الحروب الاسرائيلية ضد المقاومة الفلسطينية، ردا على "عملية كمال عدوان" داخل اسرائيل. في اعقاب العملية، اصدر مجلس الامن الدولي في 19 اذار قراره رقم 425، مطالبا بانسحاب القوات الاسرائيلية وانشاء قوة الامم المتحدة الموقتة في لبنان (اليونيفيل) للمساعدة في استعادة السلم والامن في المنطقة، والتأكيد على سيادة لبنان على جميع اراضيه، بما في ذلك جنوبه.

لم تنفذ اسرائيل القرار الاممي بشكل كامل بعد عملية الليطاني، وابقت على شريط حدودي بمساحة 700 كلم مربع يضم 46 مدينة وبلدة تحت امرة "جيش لبنان الجنوبي" الذي كان ينشط تحت اشرافها، واستمرت في احتلالها المقنع للمنطقة حتى عام 2000 على الرغم من الضغوط الدولية. اثار هذا الاحتلال مقاومة شديدة من حزب الله الذي بدا في الظهور في التسعينات، فاضطرت اسرائيل الى الانسحاب من الجنوب باستثناء مزارع شبعا التي بقيت موضع نزاع مع تلال كفرشوبا.

رغم الترتيبات الامنية للحد من التصعيد العسكري بين عامي 1949 و2024، لم تطبق

في 6 حزيران 1982، شنت اسرائيل غزوا واسعا للبنان اطلق عليه اسم "عملية سلامة الجليل"، كان الهدف المعلن هو طرد منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان ومنع الهجمات الصاروخية على شمال اسرائيل. لكن سرعان ما تجاوزت القوات الاسرائيلية هذه الاهداف وتوغلت حتى العاصمة بيروت، حيث فرضت حصارا دام اكثر من شهرين، مخلفا دمارا هائلا وخسائر بشرية جسيمة. كما شكل هذا الاجتياح انهيارا عمليا لاتفاقية الهدنة التي لم تعد تحترم الياتها وبنيتها الديبلوماسية.

في 17 ايار 1983، وقعت الحكومة اللبنانية برئاسة رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل اتفاقا ثلاثيا برعاية اميركية مع اسرائيل، نص على ترتيبات امنية لسحب القوات الاسرائيلية من لبنان وضمان امن الحدود الجنوبية، لكن المعارضة وحلفاء سوريا رفضاه واعتبراه انتقاصا من السيادة اللبنانية، كما رفضته سوريا واعتبرته تطبيعا ضمنيا، وامام هذه الضغوط اعلنت الحكومة اللبنانية الغاء اتفاقية 17 ايار رسميا في 5 اذار 1984.

شنت اسرائيل في نيسان 1996 عدوانا عسكريا واسعا على لبنان اطلق عليه اسم "عملية عناقيد الغضب"، وكان الهدف المعلن وقف هجمات حزب الله على شمال اسرائيل، الا ان الحملة شملت قصفا مكثفا للبنى التحتية اللبنانية نتج عنها سقوط مئات الضحايا المدنيين، ابرزها مجزرة قانا التي استشهد فيها اكثر من مئة مدني لجاوا الى مقر تابع للامم المتحدة.

امام تصاعد العنف، تدخلت الولايات المتحدة الاميركية برعاية وزير خارجيتها وارن كريستوفر، وتوصلت الى تفاهم غير مكتوب مدعوما منها ومن فرنسا وسوريا ولبنان واسرائيل، ونص على وقف الاعمال العدائية، وعدم استهداف المدنيين، ويحتفظ حزب الله بحقه في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب بشرط عدم اطلاق النار من المناطق المدنية او نحوها. فساهم هذا التفاهم بتحديد قواعد اشتباك اكثر وضوحا، وضبط وتيرة النزاع حتى حلول الانسحاب الاسرائيلي في ايار 2000.

لكن تطورات الاحداث اثبت ان هذا التفاهم لم يكن سوى هدنة موقتة، اذ عادت اسرائيل وشنت عدوانا كبيرا على لبنان في تموز 2006 استمر 34 يوما وانتهى بالقرار 1701، وقد اندلع بعد ان قام حزب الله بعملية عسكرية على الحدود مع فلسطين المحتلة، اسفرت عن اسر جنديين وقتل آخرين، وشكل صدور القرار الاممي اطارا لوقف اطلاق النار وتعزيز دور الجيش اللبناني واليونيفيل في الجنوب، مما ساهم في استقرار نسبي.

ورغم الحملة الجوية والبرية الواسعة لم تتمكن اسرائيل من تحقيق اهدافها، وتمكن حزب الله من تعزيز صورته كمقاومة صامدة، وتأكيده على معادلة توازن الردع مع اسرائيل بعدما برزت قدراته العسكرية والتنظيمية، الا ان الحرب كلفت لبنان ثمنا باهظا انسانيا واقتصاديا.

في 27 تشرين الاول من العام 2022، توصل ◄

لبنان واسرائيل الى اتفاق تاريخي لترسيم حدودهما البحرية بواسطة اميركية هدفت الى حل النزاع القائم حول المناطق البحرية المتنازع عليها من اجل استغلال مواردها الطبيعية، ولاقى الاتفاق ترحيبا دوليا، واعتبر انجازا ديبلوماسيا مهما اسهم في تخفيف التوترات في منطقة الشرق الاوسط.

وفي سياق متصل، اعلنت الولايات المتحدة عبر موفدتها مورغان اورتاغوس خلال زيارتها للبنان في آذار 2025، عن استعدادها لاجراء محادثات لحل ديبلوماسي للنقاط المتنازع عليها المتبقية على طول الخط الازرق الذي حددته الامم المتحدة بعد انسحاب اسرائيل عام 2000، في وقت يصر لبنان على تثبيت حدوده المعترف بها دوليا وفق اتفاقية هدنة 1949. الولايات المتحدة، التي لعبت دور الوسيط في ترسيم الحدود البحرية، تسعى الى تكرار هذا الدور في ترسيم الحدود البرية بهدف تعزيز الاستقرار في المنطقة، حتى الان لم يتم تحديد جدول زمني واضح لهذه المفاوضات، لكن التطورات تشير الى امكانية بدء محادثات في المستقبل القريب مع وجود دعم دولي لهذا المسار.

في 8 تشرين الاول 2023، عادت المواجهات بين حزب الله واسرائيل عقب اطلاق حركة حماس عملية "طوفان الاقصى" في غزة. ردا على ذلك، فتح حزب الله جبهة دعم غزة عبر الحدود

خطاب القسم شكل البوصلة الغائبة في تفسير اتفاق وقف اطلاق النار 2024

اللبنانية، مما ادى الى تصعيد تدريجي تحول الى حرب شاملة في ايلول 2024، واجتاحت اسرائيل جنوب لبنان بالتزامن مع غارات جوية استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت ومناطق في البقاع.

كما اعلنت وزارة الصحة اللبنانية عن استشهاد 4047 شخصا، بينهم 790 امرأة و316 طفلا واصابة 16638 اخرين حتى كانون الاول 2024، وقدر البنك الدولي الاضرار التي لحقت بالمساكن حوالى 2,8 مليار دولار مع تدمير اكثر من 99 الف وحدة سكنية جزئيا او كليا، ونزوح اكثر من 900 الف شخص داخليا، ونحو 500 الف الى سوريا والعراق. وبوساطة اميركية وفرنسية تم التوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار دخل حيز التنفيذ في 27 تشرين الثاني 2024 اي بعد 14 شهرا من المواجهات، اشرف عليه المبعوث الاميركي آموس هوكشتاين، ومثل هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو تهدئة الأوضاع. لكنه واجه ولا يزال تحديات كبيرة بسبب الخروقات الاسرائيلية المستمرة التي لم تلتزم كامل بنود الاتفاق، لاسيما لجهة بقاء قواتها في 5 مرتفعات استراتيجية تخولها الاشراف على مساحات واسعة على جانبي الحدود، ما جعل الاوضاع هشة مع استمرار المخاوف من تجدد التصعيد، خصوصا وان اسرائيل ارتكبت منذ بدء سريان وقف النار اكثر من 1440 خرقا، اسفر عن استشهاد نحو 125 شخصا واصابة 371 آخرين، وفقا لاحصاءات وكالة الاناضول التي استندت الى بيانات رسمية.

واشار النائب حسن فضل الله الى ان الاعتداءات الاسرائيلية منذ 28 تشرين الثاني 2024 وحتى 7 نيسان 2025، ادت الى استشهاد 186 لبنانيا واصابة 480 آخرين، فهذه الارقام تظهر من دون ادنى شك مدى ضعف الهدنة القائمة والتحديات التي تواجه جهود الحفاظ على الاستقرار.

خلاصة القول، ان المحاولات لعقد ترتيبات امنية للحد من التصعيد العسكري بين لبنان واسرائيل توالت على مدى اكثر من سبعة عقود، اي منذ العام 1949 الى 2024، الا ان هذه التفاهمات او الاتفاقات التي تم التوصل اليها لم تؤد الى افق لحلول دائمة، بل كانت تنسفها اسرائيل باعتداءاتها المتكررة. وعلى الرغم من ان الاتفاق الاخير تضمن بنودا واضحة، الا ان الصياغة الرمادية لبعض البنود الاساسية فتحت المجال لتفسيرات متباينة بين الافرقاء اللبنانيين، لاسيما المتصلة بمستقبل السلاح خارج اطار الشرعية. ويؤكد الباحثون ان الحل لهذه الاشكالية هو خطاب القسم للرئيس جوزف عون الذي شكل البوصلة الغائبة في تفسير اتفاق وقف اطلاق النار 2024، خصوصا وان مضمونه مع البيان الوزاري لحكومة الرئيس نواف سلام، يعتبر خيارا استراتيجيا لبناء دولة قوية قادرة على الدفاع عن اراضيها، وتعزيز السيادة اللبنانية، ومنع الانزلاق نحو الحروب بالوكالة، وتمهيد الطريق لاستقرار داخلي حقيقي وسياسة دفاعية موحدة.

لذلك يترقب الجميع المبادرة التي سيضطلع بها الرئيس عون للحوار مع حزب الله، باعتبار ان هذه القناة الحوارية ستكون الخيار الامثل والاسرع في تحرير جميع الاراضي اللبنانية التي احتلتها اسرائيل، لاسيما النقاط الخمس المشرفة على جانبي الحدود.